مؤسسة المركز المصري لحقوق المرأة

تسعى لتحسين وضع المرأة القانوني والسياسي منذ 1996

تقرير فاعلية " حقوق المرأة في مصر التحديات والعقبات"

بالتزامن مع أعمال الدورة الثامنة والأربعين للاستعراض الدوري الشامل؛ المُنعقدة في مقر الأمم المتحدة بجنيف خلال الفترة من 20 إلى 31 يناير 2025، ضمن المراجعة الدورية الرابعة والتي تُعد مصر إحدى الدول المدرجة في هذه النقاشات الهامة، نظم المركز المصري لحقوق المرأة فعالية جانبية بتاريخ 27 يناير 2025.

استهدفت هذه الفعالية تسليط الضوء على القضايا المحورية المتعلقة بحقوق المرأة، تحت عنوان: "حقوق المرأة في مصر: التحديات والعقبات."

شهدت الفعالية مشاركة مميزة على منصة المتحدثين، حيث ضمت ثلاثة من المقررين الخاصين المعنيين بشؤون المرأة، بالإضافة إلى ثلاث شخصيات دولية بارزة من المجتمع المدني، الناشطين في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة. ومن بينهم ميسر ومدير الجلسة السيد/ علاء شلبي، رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وقد حضر الفعالية 60مشارك ومشاركة من ممثلي لجان الأمم المتحدة والمقررين الخواص وبعثات الدول في جنيف وممثلي المجتمع المدني المصري والعربي وممثلي المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر. وهدفت المناقشات إلى تبادل الخبرات ومناقشة أحدث التطورات المتعلقة بحقوق المرأة.

استهلت الجلسة بكلمة **السيدة ريم السالم، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والفتاة بالأمم المتحدة**، التي استعرضت فيها التقدم الذي حققته مصر في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والذي جاء متمثلا في تبني استراتيجية وطنية لمكافحة العنف، وإصلاحات تشريعية هامة لتعزيز حماية النساء والفتيات من العنف، بما في ذلك فرض عقوبات أشد على الجُناة وتحسين الأطر القانونية لدعم الناجيات.

وأوضحت في كلمتها أنه مع ذلك لا يزال هناك تحديات مستمرة، مثل الثغرات القانونية، والمشكلات الثقافية، وضعف الثقة في النظام القانوني، والوصمة الاجتماعية التي تمنع النساء من الإبلاغ عن الجرائم. كما أشارت أن خلال ولايتها تم إرسال 23 رسالة إلى الحكومة المصرية من 2013 إلى 2024 حول هذه القضايا.

ووجهت في كلمتها عدداً من التوصيات التي جاءت كما يلي:

1. معالجة قضية الاستخدام المفرط للقوة والعنف، بشكل أساسي من قبل قوات إنفاذ القانون، ضد النساء اللواتي قد يشاركن في الاحتجاجات أو يعبرن عن آراء سياسية أو يمارسن العمل في مجال حقوق الإنسان

2. ضمان قدرة المنظمات التي تقودها النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان على أداء عملهن بحرية دون مضايقات أو حظر سفر أو حرمان من الوصول إلى آليات العدالة.
3. الامتناع عن الاحتجاز التعسفي للمدافعات عن حقوق الإنسان وحرمانهن من الوصول الفعّال إلى العدالة.
4. تحسين شروط الاحتجاز للنساء في السجون، وضمان توافر الرعاية الطبية والظروف الإنسانية المناسبة وفقًا للمعايير الدولية مثل قواعد مانديلا وقواعد بانكوك.
5. إعادة النساء والأطفال المصريين من مخيمات شمال شرق سوريا، خاصة أولئك الذين يعتقد أنهم على صلة بتنظيم داعش، بسبب الظروف المروعة التي يعيشون فيها.
6. ضمان حقوق النساء اللاجئات وطالبات اللجوء، وحمايتهن من الترحيل وأشكال الاضطهاد القائمة على الجنس وفقًا لاتفاقية سيداو.
7. توسيع نطاق وزيادة عدد الزيارات من قبل الخبراء المستقلين إلى مصر بما في ذلك هيئة المعنية بالعنف ضد المرأة والفتاة التابعة للأمم المتحدة لتقييم التقدم وتوثيق الإنجازات التي حققتها مصر في مجال حقوق الإنسان ودعم الحكومة في مواجهة التحديات المستمرة.

أما **سيوبان مولالي، المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال** جاءت كلمتها معبرة عن قلقها إزاء استمرار انتشار الاتجار بالبشر في مصر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي واستغلال العمالة، والتي تؤثر بشكل خاص على النساء العاملات المهاجرات. كما أشارت إلى استمرار انتشار الاتجار بالأطفال لأغراض استغلال العمالة القسرية. وأعربت عن قلقها بشكل خاص من استمرار انتشار الزيجات المؤقتة القائمة على معاملة النساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي.

وتدعو السيدة مولالي الحكومة المصرية وتكرر التوصيات السابقة للزيارة القُطرية ولجنة حقوق الإنسان، لتعزيز الآلية الوطنية للإحالة لضحايا الاتجار وضمان توفير المساعدة المتخصصة غير المشروطة، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، والرعاية الصحية، والمساعدة القانونية، وتخصيص موارد كافية لتوفير ملاجئ متخصصة يمكن الوصول إليها لضحايا الاتجار، وتقديم التدابير الوقائية والحماية التي تكون شاملة ويمكن الوصول إليها للنساء والفتيات من ذوي الإعاقة، وكذلك لجميع ضحايا الاتجار من ذوي الإعاقة.

وأشارت إلى ضرورة ضمان الوصول الفعّال إلى التعويضات وجبر الضرر، مع وجود حماية قانونية صريحة بشأن الوصول إلى التعويضات والمساعدة القانونية وسبل الانتصاف للضحايا مما يتطلب إنشاء صندوق مخصص لدعم دفع التعويضات.

في السياق الحالي في مصر، أشارت السيدة مولالي إلى مشاركتها مؤخرًا في مؤتمر الجمعية الدولية لقضاة قانون الهجرة واللاجئين وزيارتها لمرافق استقبال اللاجئين السودانيين التي تستضيفها منظمة اليونسكو في القاهرة. وتُشيد باستقبال الحكومة المصرية لعدد كبير من اللاجئين السودانيين. ووفقًا للحكومة، وصل 1.2 مليون لاجئ سوداني منذ أبريل 2023، وتبلغ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن زيادة تقارب عشرة أضعاف في تسجيل السودانيين كلاجئين، معظمهم من النساء والأطفال.

كما أوضحت أن التقريرين المقدمين إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2023 ذو الصلة بالاتجار بالبشر والمخاطر التي يواجهها اللاجئون، وخاصة النساء والفتيات اللاجئات في سياق النزوح، تضمنوا اتخاذ الحكومة خطوات لضمان بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية من أجل تسجيل اللاجئين في الوقت المناسب، لتجنب التأخير وضمان الوصول إلى أماكن إقامة آمنة، وكذلك إدخال تدابير فحص لمعالجة مخاطر الاتجار بالبشر أو التجارب السابقة للاتجار في بلد المنشأ في السودان أو أثناء الطريق أو في بلد الوجهة، مصر.

ختامًا، أكدت على ضرورة ضمان الحماية الفعالة وسبل الانتصاف للاجئين وضحايا الاتجار، مع التركيز على الدعم الشامل دون تمييز بناءً على النوع الاجتماعي، أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية.

ثم تلتها كلمة **للسيدة دوروثي إسترادا تانك، عضو في الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات،** تضمنت كلمتها التحديات التي تواجه النساء والفتيات في مصر والتي تشمل التمييز في القوانين والممارسات وبأشكال مختلفة، بما في ذلك في الأمور المتعلقة بالأسرة كما يشمل ذلك فرصًا اقتصادية غير متكافئة وتمثيلًا سياسيًا غير عادل، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وأشارت إلى إحصائية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي كشفت عن تعرض 90% من النساء المصريات لشكل من أشكال العنف وهو ختان الإناث، وهو انتهاك واضح لحقوقهن الصحية والجنسية والإنجابية، وصرحت بأن المدافعين عن مثل هذه الحقوق غالبًا ما يواجهون التخويف والعنف.

كما جاءت كلمها لتشير إلى مجهودات فريق العمل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات لدعم المساواة بين الجنسين. ففي مصر، تعانوا مع المجتمع المدني فيما يتعلق بقانون اللجوء وتأثيره على حقوق الإنسان للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنساء اللواتي يبحثن عن الحماية في مصر واللواتي اضطررن إلى مغادرة بلدانهن الأصلية بسبب أشكال خطيرة من التمييز والاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي والصراع المسلح والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة

في تقرير عام 2019 حول النساء المحرومات من الحرية، أشار فريق العمل إلى أن التدابير لمكافحة الإرهاب تستهدف أحيانًا النساء، خاصة المدافعات عن حقوق الإنسان. أوصى الفريق بتضمين حقوق النساء في هذه التدابير وتجنب استخدامها لقمعهن. كما دعا الحكومة لتحديد جداول زمنية واضحة لفترة انتقالية وضمان احترام حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في عام 2023، أرسل فريق العمل خطابًا إلى الحكومة المصرية بشأن القيود المفروضة على حرية تنقل النساء استنادًا إلى تفسيرات دينية تكرسها التشريعات والممارسات الاجتماعية، مما يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويقيد حقوق النساء والفتيات ويتيح التحكم القمعي من قبل أفراد الأسرة الذكور.

في تقرير عام 2022 حول نشاط الفتيات والشابات، أشار فريق العمل إلى أن الوصم والتحرش والهجمات المباشرة تُستخدم لإسكات المدافعات عن حقوق الإنسان، حيث يتعرضن للتخويف والاعتداءات الجنسية، وقد يصل الأمر إلى تهديدات بالقتل. كما أشار إلى أن الأسرة كانت تاريخيًا مصدرًا للتمييز ضد النساء والفتيات، مما يحد من حقوقهن في التعليم، والصحة، والعمل، والاستقلالية.

وأشارت إلى أن الأسرة تاريخيا مصدر للتمييز ضد النساء والفتيات مما يحد من حقوقهن في التعليم والصحة والعمل والاستقلالية والاختيار، وفي تقرير 2015 أشار الفريق العامل إلى هذه المخاوف في تقريره عن الأسرة والحياة الثقافية، والذي يدعم أشكالًا وتراكيب متنوعة للأسر ويدعو إلى القضاء على التمييز داخل الأسرة، بما في ذلك أشكال التمييز الاقتصادي أو القانوني. وكذلك حظر زواج الأطفال أو الزواج القسري والزواج المؤقت وتعدد الزوجات. كما أشارت إلي أن عمل الفريق العامل المعني بالتمييز مستمراء في عام 2025، على بناء هذه الأفكار وتحديث فهم حقوق النساء والفتيات داخل الأسرة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

مؤسسة المركز المصري لحقوق المرأة

تسعى لتحسين وضع المرأة القانوني والسياسي منذ 1996

وجاءت كلمة **السيدة سميرة لوكا، عضوة منصة الحوار والتعاون في المنطقة العربية وكبيرة مديري الحوار في الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS)** حول معاناة المرأة في مصر وخاصة المرأة المسيحية التي تنشد قانوناً يحميها من التمييز وخاصة الطلاق وحقها في الزواج مرة أخري حيث جاءت كلمتها لتتناول الخلاف بين الثلاث كنائس في مصر حول قضية الطلاق حيث لا تستطيع المرأة المسيحية الطلاق إلا في المحاكم وينبغي أن تتنازل عن جميع حقوقها ولا تقبل الكنائس بذلك أما في الميراث فلا يوجد قانون للميراث ويطبق عليهن الشريعة الإسلامية وتوجد مناقشات طويلة لإصدار قانون موحد لحماية حقوقهن.

وفي كلمتها، استعرضت **السيدة نهاد أبو القمصان، رئيسة مجلس إدارة المركز المصري لحقوق المرأة** وضع المرأة المصرية والذي بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لتحسين حقوق المرأة، إلا أنه ينبغي ضرورة وضع أطر تشريعية أكثر قوة مع فعالية الإنفاذ لسد الفجوات القائمة وتحسين وضع المرأة في المجتمع وجاء منها:

- **الإصلاحات التشريعية** :ضرورة تعديل القوانين القائمة، مثل ضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% في هياكل الأحزاب السياسية، واقتراح قوانين جديدة لمكافحة العنف الأسري وزواج الأطفال وتبني قانون أسرة شامل وتحسين آليات الحماية القانونية للنساء اللائي يتعرضن للعنف.
- **التمكين الاقتصادي** :زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% من خلال إلزام الشركات التي تضم أكثر من 100 عامل بإنشاء دور حضانة، وتخصيص أموال كبيرة للقروض الموجهة للنساء، خاصة في المناطق الريفية. وسلطت الضوء على أهمية الشراكات مع المجتمع المدني لتحسين الوعي ودعم ريادة الأعمال النسائية.
- **الحقوق السياسية والمدنية** :على الرغم من مبادرات الحكومة لدعم تمكين المرأة، إلا أن التنفيذ الفعلي قد تأخر، مما أدى إلى ضعف التصنيف في المؤشرات العالمية لتمكين المرأة سياسياً. تشمل التوصيات تحديد حصص للنساء في المناصب القيادية وتحسين برامج التدريب لإعداد النساء للمناصب العليا.
- **العنف ضد المرأة** :بعد رصد ارتفاع معدلات العنف الأسري، وإحصائيات مثيرة للقلق تُظهر أن نسبة كبيرة من النساء يتعرضن للعنف الجسدي أو النفسي. يدعو المركز إلى اتخاذ آليات وتدابير أفضل لدعم الضحايا وحماية المبلغين عن هذه الحالات. وفي ختام الجلسة تم فتح النقاش للحضور لطرح أسئلتهم

ومن الجدير بالذكر أن المركز لم يشارك في هذه الفاعلية فحسب، بل تقدم بتقرير الظل ضمن تقارير ذوي المصلحة إذ تضمن رصد لوضع المرأة المصرية خلال الأربع سنوات التي مضت على عدد من المستويات هي الإصلاح التشريعي والعنف ضد المرأة والحقوق السياسية، والمدنية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية. للإطلاع على التقرير ضمن تقارير أصحاب المصلحة برجاء الضغط على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/eg-stakeholders-info-s48

ولمشاهدة الفاعلية الجانبية كاملاً برجاء الضغط على الرابط أدناه

https://www.facebook.com/Nehad.Aboul.Komsan/videos/606807512079671?locale=ar_AR